دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني لدى الطلبة الجامعيين دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة بابل

م.د. أحمد جاسم مطرود

جامعة بابل/ كلية الآداب

The role of culture in developing security awareness among university students Field social study at the University of Babylon

Ass.Dr. Ahmed Jasim Matrood

University of Babylon\ Faculty of Arts

Babylon2012moor@gmail.com

Abstract

Culture is an active and vital factor in the advancement of human societies through its main role in improving social behavior and building a knowledge system that contributes to the creation of a conscious generation that serves the law, ethics, beliefs and customs prevailing to achieve a state of security and stability that meets the different human needs.

The legitimacy of the students is a wide spectrum in society and it is up to them to build the country, which requires an exceptional effort in the characterization of the student and his awareness of his responsibilities in protecting social institutions and promoting them and the concept of security awareness to achieve social welfare and stability.

Keywords: Role, culture, development, retention.

الملخص:

تعد الثقافة من العوامل الفاعلة والحيوية في ارتقاء المجتمعات الإنسانية من خلال دورها الرئيس في تهذيب السلوك الاجتماعي وبناء منظومة معرفية تسهم في خلق جيل واعي يخدم القانون والأخلاق والمعتقدات والأعراف السائدة وصولا لحالة من الاطمئنان والاستقرار تلبي حاجات الإنسان المختلفة.

وتشكل شرعية الطلبة طيفا واسعا في المجتمع ويقع على عاتقها بناء البلد مما يتطلب جهدا استثنائيا في صناعة شخصية الطالب وتوعيته بمسؤولياته في حماية المؤسسات الاجتماعية والنهوض بها وإنضاج فكرة أو مفهوم الوعي الأمني لتحقيق الرفاهية والاستقرار المجتمعي

الكلمات المفتاحية: الدور، الثقافة، التنمية، الوعي.

المقدمة:

تشكل ظاهرة الوعي الأمني من الظواهر المهمة على الصعيد الاجتماعي كونها ترتبط بكل مجريات حياة الفرد فبدون توفر الوعي الأمني لا يمكن حصول حالة الاطمئنان والاستقرار المجتمعي وبالتالي يصبح الفرد رهن دوامة من القلق لا يمكن خلالها من إشباع الحاجات اليومية, وهذا الأمر يحتاج بكل تأكيد إلى قدر معين من الثقافة التي تنمي لدى الفرد ظاهرة الوعي الأمني ليتمكن من تجاوز حالات القلق والخوف نحو تحقيق الأمن والطمأنينة.

مشكلة الدراسة

يعد موضوع دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني من المواضيع التي تشكل أهمية كبيرة في المجتمع العراقي نتيجة للظروف التي يمر بها هذا المجتمع الذي تميز بثقل موروثاته وتنوع ثقافاته وتعدد أجناسه كون هذا المجتمع من المجتمعات الأصلية **(Genuine Society)** الثابتة المتناغمة المتكاملة, فالمجتمع العراقي فيه مستوى من الوجود ابعد مما يبدو للعيان, فالتغيرات الاجتماعية التي شهد لها المجتمع العراقي لم تتمكن من بلورة وعي امني واجتماعي على درجة من المعقولية يقوم على حسن المواطنة والانتماء, بل كان على

العكس من ذلك خلقت تلك الظروف حالة من اللامعيارية والارتباك في ميدان الولاء والانتماء, مما يدفع بذل الجهود لخلق ثقافة تنمي من خلالها درجة الوعي الأمني وصولاً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

أهمية الدراسة وتساؤلاتها

تتضح أهمية الدراسة كونها تتناول بالدراسة والتحليل موضوعين على درجة عالية من الأهمية السوسيولوجية وهما الثقافة والوعي الأمني فبدون الثقافة لا يمكن من خلق مجتمع عابر لكل حالات التخلف والتراجع الثقافي, فالمجتمع الواعي المثقف ينتج صفحات من التحضر والمدنية التي لا يمكن المحافظة عليها ألا من خلال تصاعد وتيرة الوعي الأمني بل حتى الوعي الاجتماعي ومن خلال ذلك يمكن إن نضع جملة من التساؤلات التي سنجيب عنها خلال هذه الدراسة وكما يلي:

1. هل للثقافة دوراً مهماً في تنمية الوعي الأمني ؟
2. هل يشكل القانون ركناً أساسياً في تنمية الوعي الأمني ؟
3. تشكل الاعتداءات والمخاطر التي يعيشها المجتمع العراقي دافعاً للاهتمام بالوعي الأمني.
4. تشكل النعرات الطائفية التي مر بها المجتمع العراقي عاملاً مهماً يدفع الفرد نحو الاهتمام بالثقافة والوعي لتجاوز ذلك.
5. يشكل التعليم جانباً مهماً لكي يمكن الفرد من بناء منظومته الثقافية.

المفاهيم والمصطلحات

أولا: الدور (Role)

هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الحيوي الذي يجمع إلى جانبه العناصر الفيزيقية[1]. ويعرفه العالم (رالف لنتون) إن الدور هو الجانب الديناميكي للمركز الذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليماً في مركزه [2].

ثانيا: الثقافة (Culture)

يعرف تايلور الثقافة بأنها ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة, والاعتقاد, والفن, والحقوق, والأخلاق, والعادات, وكل القدرات والأعراف الأخرى التي يكتسبها الإنسان كفرد في المجتمع[3]. فالثقافة تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشري, وقد عرفها (جابي روشيه) بأنها مجموعة متداخلة من أساليب التفكير, والمشاعر, والأفعال التي تشكل بدرجة معينة, والتي تكتسب بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد, وذلك من اجل وحدة الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة[4]. ويقول العالم الأمريكي بارسونز أن من الممكن فهم الثقافة على أنها مركب من الأنظمة الرمزية التي عن طريقها يتكيف الناس مع بيئاتهم ويحددون علاقاتهم من الآخرين في حدود الوضع الإنساني.

ثالثا: تنمية (Development)

التنمية هي مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع[5]. كما تعرف التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع[6].

رابعا: الوعي (Retention)

يقصد بالوعي احتفاظ الفرد بما مر به من خبرات وبما حصله من معلومات وكسبهُ من عادات ومهارات[1]. والوعي في بعده العام حلقة وصل بين الكائنات الفردية والكيانات الاجتماعية وهو الركيزة التي يمكن إن نفسر من خلالها انتقال الفرد نحو استيعاب

1. احمد زكي بدوي, معجم العلوم الاجتماعية, مكتبة لبنان, بيروت, 1977, ص395.
2. صالح محمد علي أبو جادو, سيكولوجية التنشئة الاجتماعية, دار المسيرة, عمان, 1988, ص9,
3. برهان غليون, اغتيال العقل, محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية, ط2, دار الكتاب الجامعي, بيروت, 1987, ص81.
4. عبد الله محمد عبد الرحمن, علم الاجتماع السياسي, النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة, دار النهضة العربية, بيروت, 2001, ص435.
5. إسماعيل حسن عبد الباري, أبعاد التنمية, دار المعارف, 1982, ص8.
6. سعد الدين إبراهيم, مصرفي ربع قرن: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي, معهد الإنماء العربي, بيروت, ط11, 1981, ص82.

الإبعاد الثقافية ونقل التجريدات الرمزية إلى سلوكية عبر مسيرة الاجتماع البشري وإحداث التاريخ, مثل تلك ألانتقاله تشكل حجر الأساس لأي بناء اجتماعي. فالوعي عملية انعكاس متبادل بين الإنسان والوسط فأنها تتضمن عمليتين متلازمتين لا يمكن الفصل بينهما(الانعكاس والإسقاط). فالوعي انعكاس وتجسيد للوجود في الذات شكلاً ومضموناً, وإسقاط للذات على الوجود عقلا وروحاً, فالوعي عملية انعكاس متبادل تترافق مع عملية تشكيل **(Formation)** للذات الاجتماعية [2].

خامسا: الأمن (Security)

تشير لفظة الأمن إلى معاني عديدة منها, الإيمان والأمانة, والأمان, والمؤمن, فالمؤمن آمنون من الخوف, وهم أمناء على عهودهم, يؤمنون من لجأ إليهم واستجار بهم على حق, فالأمن هو الاطمئنان الذي يناقض القلق والخوف[3].

ويظهر الكثير من الأدبيات أن مفهوم الأمن في اللغة العربية يشير إلى السلامة, والله تعالى المؤمِن لأنه امن عباده من أن يظلمهم, والأمن هو ضد الخوف, والأمنة هي الأمن ومنه قولة تعالى ((أمنة نعاساً))[4].

فالأمن في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة, وبعد عن القلق والاضطراب, هو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع, ومن أهم أسباب اطمئنان المرء على نفسه وماله وثقته باحترام حقوقه وإحساسه بالعطف والمودة ممن يحيطون به [5].

سادسا: الطلبة الجامعيين (University students)

يعرف الطلبة الجامعيون إجرائيا: هم شريحة واسعة من المجتمع العراقي تضم الذكور والإناث الذين يدرسون في الجامعات العراقية والتي تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (18–24) سنة والمستمرين في الدراسة الصباحية ومرحلة الدراسات الأولية فقط.

الخلفية النظرية للبحث: الإطار النظري:

ساهم التطور التقني المعاصر في زيادة التقارب بين أفراد المجتمعات, ومهد الطريق للاتصال المباشر, وشكل التغير الثقافي والحضاري دوراً كبيراً في خلق معاناة كبيرة في المجتمعات النامية الذي خلق المجال لقبول الفكر المتطرف والذي يقود في الغالب إلى تضحيات جسام على مستوى الفرد أو المجتمع, الأمر الذي يتطلب رفع المستوى الثقافي والتعليمي لتجاوز حالات انعدام الوعي وخاصة الوعي الأمني, فالوعي الأمني هو وسيلة دفع الفرد للامتناع عن القيام بأي سلوك انحرافي أو إجرامي يخل بالأمن أو يتنافى مع القيم والأنظمة والقوانين التي يقرها المجتمع, وفي ضوء التحديات الأمنية التي يتعرض لها المجتمع العراقي يظل ترسيخ الوعي الأمني رهين تكريس الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان ودعم التفاهم والتسامح بين مكوناته وأطيافه.

وقد سعى الباحثين من خلال الدراسة الحالية إلى توضيح دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني لدى طلبة الجامعات, باعتبار الثقافة هي سلاح فعال في حماية الأفراد والممتلكات العامة مدعومة بالحس الأمني, حيث يشكل طلبة الجامعات الركيزة الأساسية لأي امة تسعى إلى التقدم الحضاري من خلال استغلال طاقاتهم ونشاطهم وحماسهم في تحقيق أهداف الخطط التنموية. كان لابد من توعيتهم وحمايتهم من محاولات الاستقطاب المستمرة من قبل المتطرفين والإرهابيين الذي يحاولون بشتى الوسائل إقناعهم بقبول الفكر المتطرف, مما يتطلب تحصين هذه الشريحة عبر جملة من البرامج الوقائية لزيادة وعيهم الأمني. ويحتاج غرس الوعي الأمني عند الطلبة تضافر عدة جهود من قبل الأسرة والمسجد والمدرسة والجامعة ومنظمات المجتمع المدني لتفويت الفرصة على الجماعات المتطرفة. فقد أدى اتساع نسبة البطالة بين أوساط الخريجين وحالات التقشف الاقتصادي نتيجة لانخفاض أسعار النفط, وكذلك عدم التناسب بين مخرجات التعليم العام واحتياجات سوق العمل, وعدم القدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة, وكذلك حالات الإحباط لدى خريجي الجامعات نتيجة لشعورهم بعدم جدوى التعليم في ظل صعوبات الحصول على التعيين بعد التخرج, وقد تمهد كل هذه

---

7. أحمد عزت راجح, أصول علم النفس, ط9, القاهرة، د.ت، ص248.
1. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي, الأمن الإنساني على مفترق طرق, مجلة الحكمة، ع44، تموز, 2007. ص54.
2. عدنان ياسين مصطفى, الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق, تحليل سوسيولوجي, معهد الأبحاث والتنمية الحضارية, بغداد, 2009, ص127.
3 الرازي, مختار الصحاح, دار الرسالة, الكويت, 1983, ص26.
4. اليونسكو, معجم العلوم الاجتماعية, تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور, 1975, ص66.

المعطيات إلى انجراف هؤلاء الخريجين إلى التطرف. لذا أصبح من الضروري التحرك نحو هؤلاء الطلبة لتوعيتهم امنياً وحمايتهم من المنزلقات الخطيرة, التي قد يتعرضون لها مستقبلاً.

ولتحقيق ذلك اشتمل الإطار النظري على المحاور التالية:

- المحور الأول: أهمية الوعي الأمني
- المحور الثاني: أهداف الوعي الأمني
- المحور الثالث: مقومات الوعي الأمني
- المحور الرابع: المؤسسات المعنية بالوعي الأمني
- المحور الخامس: أهم النظريات المفسرة لفقدان الوعي الأمني والتحلل المعياري

أهمية الوعي الأمني:

تعزى أهمية الوعي الأمني إلى انه وسيلة لتحقيق الأمن اللازم للحماية من التهديدات الخارجية والداخلية التي تهدد الاستقرار الداخلي كشرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية المستدامة للدولة, حيث تعد الاضطرابات الداخلية عن ثورة الإنسان أو انحرافة بسبب استغلاله أو قهره اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً من العوامل التي تحبط محاولات التنمية, ولذلك فالأمن معناه التنمية وليس توفر المعدات العسكرية فبدون تنمية لا يوجد امن[1]. ويسهم الوعي الأمني في إثراء الروح المعنوية بكل مقومات النجاح والتفوق والتمسك بالتعليمات والأنظمة التي تكفل امن الفرد وسلامته في شتى مجالات الحياة, مما يترتب عليه تأهيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة لخدمة الأمن والاستقرار. ومن الظواهر التي تكسب الوعي الأمني أهمية متزايدة, أن ارتفاع معدلات نسب فئات الشباب في المجتمعات العربية في ضوء قلة الوظائف, أدى إلى المعاناة من ظاهرة الفراغ والبطالة بين فئات الشباب وجعلهم أكثر عرضة لاستقطابهم من قبل أصحاب الفكر المتطرف لاستغلالهم في ارتكاب الأعمال الإرهابية[2].

أهداف الوعي الأمني:

يهدف الوعي الأمني إلى زيادة تقبل أفراد المجتمع للأنظمة والتعليمات بها على أساس القناعة الذاتية بهذه التعليمات, وليس الخوف من العقاب, بل للجزم واليقين بأن مخالفة الأنظمة والتعليمات لا تشكل خطر على حياتهم فحسب, بل تتنافى مع السلوك القويم والأخلاق الفاضلة, وبصفة عامة يسعى الوعي الأمني لتحقيق الأهداف التالية[1]:

أ. تقليل المشكلات التي تتخلف عن الجرائم والحوادث في المجالات الاجتماعية والنفسية, وما ينتج عنها من انحراف للضحايا وأسرهم.

ب. تقليل الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الحوادث والجرائم, والتي تشمل في التكاليف المباشرة المتمثلة في الخسائر في الأرواح والمعدات, والتكاليف غير المباشرة في علاج المصابين وتحمل نفقات ما تلف من معدات ومساكن ومحال تجارية وغيرها, بالإضافة إلى التوقف عن العمل والإنتاج لوفاة أو إصابة من يقوم به.

ت. تضافر أفراد المجتمع أمام مصادر التهديدات كافة.

ث. الإلمام بالأنظمة والتعليمات التي تكفل الحياة الأمنية.

ج. سيادة حالة أمنية في ربوع المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى الوعي الأمني, حيث تقل الحوادث والجرائم الناتجة عن الإهمال أو الجهل.

1. تركي بن عيد عواض البقمي, دور الوعي الأمني في الوقاية من الجرائم الإرهابية, رسالة ماجستير, جامعة نايف للعلوم الأمنية, كلية الدراسات العليا, الرياض, 2012, ص16.
2. تركي بن عواض البقمي: نفس المصدر, ص19.
3. تركي بن عيد عواض البقمي, مصدر سابق, ص20, ص21.

مقومات الوعي الأمني: يرتكز الوعي الأمني على عدة مقومات منها:

1. **التضامن والتماسك الاجتماعي:**

يعني التضامن بمعانيه الاجتماعية درجة التعاون بين أعضاء الجماعة الاجتماعية بحيث يشكل أعضاء الجماعة كلاً واحد لا يتجزأ [1]. في حين يستعمل اصطلاح التماسك الاجتماعي عادة في تفسير أسلوب تماسك أفراد الجماعات الصغيرة, الذي يكون أما بدافع الإغراء إي الجماعة الصغيرة لأعضائها أو بدافع المصالح والأهداف. واستعمل دوركهايم اصطلاح التضامن الاجتماعي(**Social Solidarity**) استعمالاً علمياً في كتابة تقسيم العمل وفي كتابة (الانتحار). يقول دوركهايم إن درجة التضامن الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على أنماط سلوك الأفراد كما يظهر جلياً في حالات السلوك الانتحاري[2]. ويحاول أمتاي ابتزوني تعريف التماسك الاجتماعي بأنه علاقة تعبيرية ايجابية تقع بين شخصين أو أكثر[3]. وتشير كل هذه المعطيات إلى ارتفاع درجة الوعي الأمني لدى أي فرد بالمجتمع له دليل على أن هذا الفرد يعيش حالة من التضامن والتماسك الاجتماعي لا بل حالة من الاستقرار انعكست على مستوى الوعي لديه.

2. **القيم والمعايير الاجتماعية:**

تمثل القيم حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي, فهي عناصر تركيبية مشتقة من التفاعل الاجتماعي, ويمكن تعريف القيم بأنها مقاييس محددة ثقافياً لما هو مرغوب به الخير والجمال[4]. في حين تعرف المعايير الاجتماعية بأنها ضوابط وتوقعات يوجه المجتمع من خلالها سلوك أعضائه[2]. وهذين المفهومين هما جزء من مقومات الثقافة, فالجانب الثقافي للقيم يتضح بوصفها جزء مركزي من أجزاء التراث الثقافي كما أنها تدخل في عملية التطبيع الثقافي التي تشكل العمود الفقري للتنشئة الاجتماعية وان حصيلة هذه التنشئة هي أن يكتسب الفرد قيم مجتمعة لذلك يمكن القول أن القيم هي عناصر الثقافة كما أنها من العوامل التي تعمل على استقرارها[3]. وبالتالي فنجاح الأسرة والمجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية لهو دليل وضامن لخلق مجتمع واعي قادر على استشراف المستقبل بالوقت ذاته يصنع قاعدة اجتماعية لا يمكن أن تهتز إمام كل التغيرات الاجتماعية السريعة مما يحافظ على مستوى الاستقرار والطمأنينة.

3. العقيدة الدينية:

تعرف العقائد الدينية بأنها أحكام واتجاهات تتعلق بالواقع الاجتماعي, حيث تعتنقها الجماعات باعتبارها صحيحة, ويختلف هنا مفهوم المعتقدات عن مفهوم القيم التي تعرف أحياناً بأنها شبه مقننة تستخدمها الجماعات في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية[1]. ويعتمد تحديد المعتقدات على الملاحظة والتجريب والمنطق, ويشار إلى المعتقدات بأنها أحكاماً تتناول الواقع. وبالتالي فهي وسائل اتخذتها الأديان لتحفظ الأذهان من كل بلبلة, وترد عنها غائلة الشك, فهي أقوال لاهوتية تفصح عن معتقدات بيئية ما, وهذه المعتقدات تتعلق بأمور دينية, سلمت بصحتها السلطات الروحية, وأمرت بالقول بها كأنها منهج الحق[2]. الأمر الذي يعزز حالة الشعور بالمسؤولية والالتزام بالسلوك السوي النابع من حالة رقي الوعي لدى الفرد.

1. دينكن ميشيل, معجم علم الاجتماع, دار الطليعة للطباعة, والنشر, بيروت, ترجمة: الدكتور أحسان محمد الحسن, ط2, 1986, ص192.
2. نفس المصدر, ص192.
3. comparative analysis of complex organization by A. Etzion
4. لاهاي عبد الحسين, مصطلحات ونصوص سوسيولوجية باللغتين العربية والانكليزية, دار ومكتبة البصائر, لبنان, 2012, ص173.
1. لاهاي عبد الحسين, مصدر سابق, ص173.
2. قيس النوري, آفاق التغير الاجتماعي, بغداد, مطابع التعليم العالي, 1990, ص177.
3. سلوان فوزي العبيدي، أنس عباس غزوان, علم الاجتماع الديني, المفاهيم الأساسية, النشأة والتطور, مؤسسة دار الصادق الثقافية للطبع والنشر والتوزيع, بابل, 2016, ص31.
4. يوسف شلحت, نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني, دار الفارابي للطباعة والنشر, لبنان, بيروت, 2003, ص70, ص71.

4. الحماية من التهديدات الاجتماعية:

المهدد هو الشيء الذي يهدف إلى إزالة أو تقويض أو إرباك الموضوع الذي ينافسه أو يتضارب أو يتقاطع معه في المصالح والأهداف أو يغار منه أو يحسده على ما يملك من ماديات أو معنويات[3]. وتنسب تلك التهديدات عن الكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الدولية والهجرة السكانية من بلد إلى آخر أو من الريف إلى المدينة أو تسبب عن عدة أزمات اقتصادية حادة أو بتسارع شديد لحالات التغير الاجتماعي, واحد هذه الحالات تسبب تصدعاً في بناء المجتمع فتعطل بعض أنماط العلاقات الاجتماعية[1]. الأمر الذي ينعكس سلباً على درجة الوعي لدى الفرد المجتمع بغض النظر عن درجة ثقافته أو انتمائه الطبقي.

المؤسسات المعنية بالوعي الأمني:

1. العائلة (Family)

تعد العائلة من المنظمات التي تشكل قاعدة مهمة في بناء أي مجتمع من المجتمعات القديمة أو المعاصرة التقليدية أو المتقدمة, فالعائلة تتكون من أفراد وتعتبر اصغر وحدة يتكون منها المجتمع وهي مسرح للتفاعل والاتصال الاجتماعي. حيث يتلقى فيها الفرد تنشئة منذ ولادته إلى أن يصبح عضواً مستقلاً يعتمد على نفسه, ومن خلالها تخلق لهذا الفرد أدوراً اجتماعية في داخلها وخارجها. وهناك من يُعرف العائلة بأنها جماعة من الأشخاص مرتبطين بواسطة الزواج أو الدم, أو التبني, ويعيشون في بيت واحد, ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفق أدوارهم الاجتماعية, وتسود بينهم ثقافة مشتركة[2] ولكي تنجح الأسرة بمهامها التربوية في تحقيق الوعي الأمني لأفرادها يجب أن تؤدي عدة مهمات مثل المهمة التربوية والدينية والأخلاقية كونها هي المسؤولة أولاً عن تنشئة الفرد, ويجب أن تكون هناك قناة للتعاون مع المدرسة من خلال المرشد التربوي أو الباحث الاجتماعي وآن تسعى الأسرة إليها من اجل الحفاظ على هويتها الوطنية لأبنائها ورفع درجة الوعي الأمني بأعلى مستوياته لتفويت الفرصة على العابثين بالأمن ونبذ ثقافة التطرف وإشاعة ثقافة الحوار بدلاً من العنف والإرهاب.

2. المدرسة (School)

المدرسة إحدى المؤسسات المهمة التي تتكفل القيام بعملية التربية على اعتبار أن العملية التربوية فيها تقوم على أسس مخططة وان الممارسين لها يتم إعدادهم إعداداً علمياً متخصصاً من اجل حماية فكر الطالب من خلال توفير أسس تربوية وتعليمية من نشاطات وفعاليات وإلحاقها ضمن المناهج التربوية والمدرسة هي المدخل الأول لتنفيذ جملة من البرامج والأنشطة التربوية التي تهدف إلى تحصين عقول الناشئة ووقايتها من الانحرافات الفكرية.

3. الجامعة (University)

لا يتوقف دور الجامعة على مناقشة البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه, بل أصبحت مهمتها تتعدى ذلك كونها إحدى الوكالات الساندة في مسألة التنشئة الاجتماعية للفرد وتحصينه ضد كل إشكال الانحرافات والتطرف ولأجل رفع مستوى ثقافة الوعي الأمني يتوجب على هذه المؤسسة المهمة في المجتمع القيام بالمهمات التالية:

- تعزيز ثقافة الانتماء والولاء للوطن.
- تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وروح التسامح.
- رفع درجة الوعي الأمني لدى الطالب من خلال الأخبار والإبلاغ عن كل ما يهدد امن ومقدسات البلاد.

5. معن خليل عمر, مهددات الأمن الاجتماعي العربي, مجلة شؤون عربية, تونس, 1988, ص56.
1. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون, المشكلات الاجتماعية, الموصل, دار الحكمة للطباعة والنشر, 1991, 118.
2. مليحة عوني القصير وصبيح عبد المنعم احمد, علم اجتماع العائلة, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة بغداد, كلية الآداب, مؤسسة دار الصادق الثقافية, بابل, 2014, ص6.

4. وسائل الإعلام (The Media)

تظهر أهمية المؤسسات الإعلامية من خلال مخاطبة الأسرة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية من اجل زيادة وعيها الأمني والوطني, وذلك من خلال الحوار داخل الأسرة من الأبناء لتدعيم ما هو ايجابي ومعالجة المفاهيم الخاطئة لدى الأبناء, ويضطلع النسق الأسري بدور مهم في تنشئة الأبناء منذ الصغر على قيمة الوطنية وحب الوطن والأعداد للتضحية والفداء من اجل المحافظة على المكتسبات الوطنية التي تأمل تحقيقها والعيش برخائها[1].

أبرز النظريات المفسرة لفقدان الوعي الأمني والتحلل المعياري

أولا: نظرية الدور

إن نظرية الدور في الحقيقة هي صورة من صور التفاعلية الرمزية والتي تعد من النظريات متوسطة المدى، يرجع الفضل في ظهورها وتطورها إلى نخبة من العلماء منهم (جارلس هرتون كولي) (وجورج هربرت ميد) (وهربرت بلومر)، ومحور هذه النظرية هو إن الفرد في المجتمع لا يشغل دورا واحدا وإنما يشغل عدة أدوار وهذه الأدوار تكون موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع المختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية وعلى الرغم من اختلاف الادوار فإنها متكاملة، وطبقا لهذه الأدوار فإن سلوك الفاعل تحدده المعايير الأخلاقية التي يتعلمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لينال قبول ورضى المجتمع والعكس صحيح[1]. وبناء على ذلك يمكن تعريف الدور الاجتماعي بأنه نمط منظم من المعايير يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة، كما يعرف (لنتون Linton) الدور بأنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة، ويقول (براون Brown) إن كلمة الدور مستعارة من المسرح وهو الذي يحدد السلوك أو يعبر عنه[2]. وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نستخلص مجموعة القضايا المتصلة بنظرية الدور وهي على النحو الآتي:

أ. يمارس الأفراد أدوارهم الاجتماعية بالاستناد إلى التوقعات المتبادلة بينهم وبين الآخرين من أفراد المجتمع.

ب. إن طلبة الجامعات وهم يمارسون أدوارهم العلمية والثقافية يمارسون دورا آخر وهو دورا توعويا يعمل على تعزيز الوعي الأمني في المجتمع. وتتفاعل هذه الأدوار مع بعضها من أجل تحقيق غاية ثقافية هي بلورة وتنمية مفهوم الوعي ضمن اتجاه معين وهو الاتجاه الأمني لتفادي بعد المشكلات التي يتعرض لها المجتمع فيما لو تم اهمال مسألة الوعي الأمني.

ت. إن المعايير الاخلاقية من عادات وتقاليد تؤدي دورا هاما في بلوغ نسق الدور التوعوي للأمن وبالتالي فالمعايير الأخلاقية هي جزء من الثقافة الاجتماعية للفرد وتسهم في نضوج مفهوم الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع.

ث. إن الجامعات والكليات باعتبارها مؤسسات اجتماعية تهذب الثقافة العامة للطالب فإنها في الوقت ذاته هي وحدات اجتماعية تقوم على نموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافها لصالح المجتمع وذلك يتم من خلال إحداث الوعي الأمني وتنميته.

ج. تترابط المراكز مع بعضها البعض في معظم المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها على أساس متغيرات الحجم ودرجة التمايز والعلاقات المتداخلة والمعقدة، فالجامعة لكي تأخذ دورها في نشر الوعي الأمني يتم عن طريق أداء الأدوار المناطة بها لنشر الوعي الأمني من خلال النهوض بالمستوى الثقافي والعلمي للطالب الجامعي.

ح. كلما كانت أهداف الجامعة واضحة كلما كانت قضية أداء الدور التوعوي أكثر وضوحا وفاعلية لتحقيق الأمن، فالثقافة لها الدور الفاعل في تنمية الوعي الأمني لدى الطلبة فكل الأجواء الجامعية مهيأة ومكرسة لتنمية الوعي بكل أنواعه لاسيما الوعي الأمني وبالتالي فالطالب الجامعي يمارس عدة أدوار يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

1. طالب عبد الرضا الليثي البديري, العنف والإرهاب, رؤية سوسيولوجية, دار نيبور للطباعة والنشر, العراق, ط1, 2017, ص58.
1. احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المعاصرة دراسة تحليلية تطبيقية في النظريات الاجتماعية، بدون دار نشر، بغداد 2005، ص136.
2. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب للنشر، القاهرة، ط5، 1981، ص129.

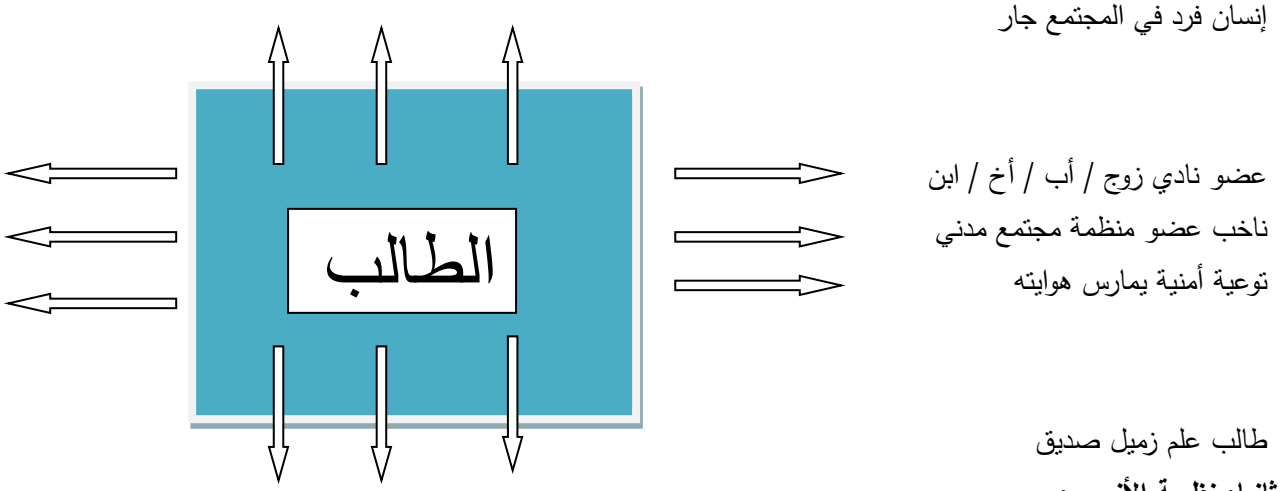

ثانيا: نظرية الأنومي:

ظهر المصطلح الانومي (Anone) في حوالي عام 1591م وشاع استعماله في القرن السابع عشر في دراسات اللاهوت للإشارة إلى أولئك الذين لا يطيعون القانون وبالخصوص القانون الإلهي. وقد استخدم المفهوم بثلاثة معاني متداخلة أولها للإشارة إلى الشخصيات غير الملتزمة بالقوانين وتعاني من تفكك في الشخصية, وثانيها في المواقف الاجتماعية إلى تكون المعايير فيها في حالة صراع بحيث يواجه الفرد صعوبات في الامتثال للمتطلبات الاجتماعية وثالثها في المواقف الاجتماعية التي تخلو من المعايير والتقاليد فتعم الفوضى المجتمع[2]. لم يُعرف ميرتون حالة الانومي تعريفاً واضحاً ودقيقاً لكنه عدَهُ حالة من الانفصال بين الوسائل (التي يهيئها المجتمع للفرد) الغايات أو الأهداف (التي تهيئها الثقافة) ويرى ميرتون انه حاول تفسير الانحراف عن المتطلبات النظامية لكي يوضح كيف أن بعض الانحرافات تعتبر نماذج سلوكية (جديدة) يمكن أن تنبثق عن الجماعات الفرعية وتكون متعارضة مع النماذج النظامية التي تفرضها جماعات أخرى غيرها[1] فالأنومي كما وصفها دوركهايم ظاهرة تمثل حالة باثولوجية قد تظهر بين ثنايا حياة البشر, في حالات الأزمات التي قد تنتاب المجتمع[2]. ولقد أثرى مفهوم الانومي لدوركهايم النظرية السوسيولوجية عن الانحراف, وكان ذلك بمثابة نقطة تحول(لروبرت ميرتون) حين حلل العلاقة بين البناء الاجتماعي والانومي, وهي دراسة حاول من خلالها أن يكشف أن بعض الأبنية الاجتماعية تمارس ضغطاً معيناً على بعض الأفراد في المجتمع, بحيث تؤدي إلى نوع من السلوك المنحرف لديهم وغير الممثل لمعايير المجتمع[3].

إن ما مر به المجتمع العراقي من أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية قد انعكست وبشكل جلي في شخصية أبناءه ونفسياتهم من جهة، وهويتهم الوطنية والثقافية من جهة أخرى, الأمر الذي أصابهم بالاغتراب والتهميش نتيجة لتلك الأزمات آنفة الذكر, كل ذلك جعلت من اللامعيارية ضيفاً دائماً ومرافقاً له[5]. فحالة فقدان الوعي الأمني هو حالة تتعلق بالعلاقات النمطية أو المؤسسية التي يؤدي تواترها واعتمادها على التوقع, والقيم والمعايير المقبولة إلى شعور الناس بعدم الطمأنينة والاستقرار أي أن حالة فقدان الوعي الأمني تنطوي ضمنا على درجة عالية من التوتر(**Strain**) يشعر معها الناس أن ثمة حاجات لا تشبع, وان مخاطر معينة تهددهم, وان التوقعات التقليدية الاجتماعية لم تعد كما كانت عليه. حتى إن (سملزر) ناقش مفهوم التوتر الذي نعتبره نقيض الاستقرار بشكل مسهب, واعتبره فساداً أو ضعفاً في العلاقات بين عناصر الفعل, وبالتالي سوء أدائها الوظيفي. أن شكلاً ما من إشكال التوتر ينبغي أن تظهر في أي واقعة من واقعات السلوك الجمعي.

1. Gould j and w.l, A Dictionary of the social sciences – N,Y-The Free press-1964-p.29.
1. كريم محمد حمزة, نظريات علم الاجتماع, مقدمات تعريفية, المركز العلمي العراقي, بغداد, دار مكتبة البصائر للطباعة والنشرة, 2015, ص248.
2. Sociological theory, Emile Durkheim on the Division of labor in society:ssrlu. Chicago. edu/PRELIMS/ Theory /Durkheim n. html-75k.
3. محمد علي محمد, رواد علم الاجتماع (قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي) القاهرة, الهيئة المصرية العامة الكتاب, 1976, ص139, 140.
4. مازن مرسول محمد, سوسيولوجيا الأزمة, المجتمع العراقي إنموذجاً, دراسة نظرية, العارف للمطبوعات, 2008, ص65.

دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني

تشكل الثقافة بكل ميادينها اللغة والدين والفن والآداب وكل ما ينتجه الفرد من قدرات خلاقة تسهم في بنائه الاجتماعي من العوامل المهمة في تنمية الوعي بكل إشكاله الاجتماعية والدينية والأمنية والثقافية وبالتالي لابد من الوقوف بوجه كل إشكال العولمة والتغريب الثقافي والتكنولوجيا والمعلوماتية والانترنيت إلى جانب جمله من العوامل الداخلية المتمثلة بالتفكك الأسري والتضخم السكاني والبطالة والأمية والهجرة والعنف بأنماطه كافة، فهذه العوامل الخارجية كانت أم الداخلية تشكل تهديداً مباشراً للوعي الأمني لدى الأفراد وبالتالي يعكس صورة مشوهة عن الثقافة.

لذا فالثقافة بصورة عامة تمثل أحد أبرز السمات المميزة للمجتمعات إذ أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية إطاره الثقافي الذي يميزه عن المجتمعات الأخرى، فالسلوك الذي يكون مقبولاً في مجتمع ما قد لا يكون مقبولاً في مجتمع آخر، ومع تعدد وتنوع الثقافات من مجتمع إلى آخر فإنها قد تتنوع داخل المجتمع الواحد، وهذا الإطار الثقافي الذي يميز كل مجتمع عن الآخر يشتمل على عنصرين رئيسين:

الأول: (مادي– **Material**) ويتمثل في الأشياء المحسوسة مثل الأدوات والمعدات والمباني والأزياء وغيرها من المنجزات الإنسانية، والثاني (غير مادي– **Non Material**) ويتكون من المعتقدات والأفكار والاتجاهات والعادات والتقاليد والأعراف والنظم والقوانين والقيم والمعايير التي يقرها أفراد المجتمع ويعرفون بها ويحترمونها ويمتثلون لها ويعتبرونها الموجه الأول لسلوكهم من منطلق أن البشر يكتسبون ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه ويتعلمون قيمه ومعتقداته وأنماط السلوك السائدة فيه. وتمتاز الثقافة في أي مجتمع بأنها مكتسبة كما تمتاز بالتغير لأنها في تفاعل دائم، فليست الثقافة قوالب جامدة، لأن ما كان يجذب الآباء لم يعد يجذب الأبناء لكون الجيل الجديد سيتوقف عن الإشباع الثقافي نتيجة وجود اختلافاً كبيرا في المصالح الثقافية، وفي داخل كل مجتمع هناك اختلافاً في التقييمات والدوافع والمعايير للجماعات الكبيرة والصغيرة المكونة للمجتمع) كالأسر والطبقات والجماعات الدينية وغيرها[1].

ويعد الوعي الأمني ركيزة أساسية من ركائز الثقافة الشخصية للفرد إضافة إلى كونها حاجة من الحاجات الرئيسة للمجتمع الحديث، تعتمد عليها الحياة البشرية والأمن الاجتماعي، والشعور بالأمن والسكينة أمر ضروري لتحقيق التقدم والازدهار في جوانب الحياة الاجتماعية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم حضارية، ولذلك تسعى المجتمعات الإنسانية كافة على اختلاف مرجعياتها ومعتقداتها وتوجهاتها ومستوياتها الحضارية إلى توفير الأمن قدر المستطاع.

فالوعي الأمني لا يتحقق إلا إذا كان الفرد على قدر من الثقافة والشعور بالمسؤولية تجاه نفسه أولا وتجاه المجتمع ثانيا عندئذ يستطيع أن يتكيف ويتفاعل مع ظروف ومتطلبات الحياة بمختلف المجالات وبالتالي يتمكن من التغلب على المشكلات التي تواجهه لاسيما تلك المشكلات التي تهدد وجوده كيانه الإنساني والاجتماعي، كالتصدي لثقافة العنف والتطرف والغلو على اختلاف مجالاته ومستوياته من خلال تفكيره السليم ووعيه الأمني وقناعته بمسئولية وقاية نفسه ومجتمعه من خطر هذه الثقافة ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تربية الفرد على الأخلاق والمبادئ الفاضلة لأنة إذا سادت الأخلاق الداعية للتسامح وقبول الآخر وكف الأذى وضبط النفس وحسن التعامل مع الآخرين وفهم أديان وثقافات الشعوب وقبول التنوع والاختلاف الفكري في المجتمع وحب الوطن والانتماء إليه وترسيخ قيم الحب والإخاء والسلام ونبذ العنف والكراهية فسيشكل ذلك مقاومة أمنية ذاتية لدى الفرد من الضلالات الفكرية التي من شأنها الإخلال بالأمن وهذا بدوره سيؤدي إلى سيادة الأمن في المجتمع كافة.

ويرى الباحثان أن الوعي الأمني يتجسد في القيم التربوية والمبادئ والأخلاق الرفيعة والمعارف العامة والمعلومات الأمنية السلوكية التي ينبغي على الفرد تعلمها حتى يستطيع التفاعل والتكيف مع ظروف حياته ويتغلب على المشكلات التي تواجهه بالفكر والوعي الأمني.

1. محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، دار غريب للطباعة، القاهرة،١٩٨٢، ص ٢٥.

فالوعي الأمني يُكتسب من خلال المؤسسة التربوية التي تعد من أهم مقومات فهم التغييرات العالمية. فالمؤسسة التربوية تصل بالفرد إلى تغير أعمق يمكنه من تغيير مواقفه واتجاهاته لارتباطه بالسلوك العام للفرد وامتلاكه أدوات كونها أي التربية والتعليم واحدة من الوسائل الرئيسة لترسيخ الثقافة في نفوس الأفراد[1].

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن الوعي الأمني يتحقق من خلال إدراك المرء لما يحيط به إدراكا مباشرا، من خلال الثقافة التي تهدف إلى نشر الحقائق والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم، وتغيير اتجاهاتهم وآرائهم وأفكارهم، وترشيدهم إلى حقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم، ويمكن بالوعي إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا، والوعي الأمني وعي عام وشامل يتصل بكل جوانب الحياة الاجتماعية ولا يقتصر على مؤسسة دون أخرى أو جماعة دون أخرى ولا على أفراد دون آخرين، بل هو مسؤولية أفراد المجتمع كافة.

ويمكن أن يتجسد دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني لدى الأفراد من خلال عدة صور منها

أولا: الأسرة والوعي الأمني

ثانيا: المؤسسة التربوية والوعي الأمني

ثالثا: الإعلام والوعي الأمني

الإطار المنهجي للبحث:

أولا: مجتمع وعينة البحث: تشكل مجتمع البحث من الطلبة الدراسيين في كليتي الآداب والقانون والبالغ عددهم **(1360)** طالباً وقد تم سحب عينة عشوائية قدرها**(136)** مبحوثاً أي بنسبة **(10%)** من المجتمع الكلي.

ثانياً: المجال البشري: ونعني به عينة البحث البالغ عددها**(136)** مبحوثاً من طلبة كليتي الآداب والقانون في جامعة بابل.

ثالثاً: المجال المكاني: ويقصد به المكان الذي أجري فيه البحث وتم تحديد المجال المكاني للبحث في جامعة بابل كليتي الآداب والقانون.

رابعاً: المجال الزماني: ونعني به الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء البحث الميداني (جمع البيانات الميدانية) من المبحوثين والتي امتدت من **(2017/6/1)** ولغاية **(2017/10/1)**.

خامسا: لوسائل الإحصائية: استخدم الباحثان عدداً من الوسائل الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، واختبار كا[2].

سادسا: وصف وتحليل البيانات:

1. نوع الجنس للمبحوثين:

حيث يعد الجنس من المتغيرات الاجتماعية المهمة والتي قد توثر في طبيعة إجابات المبحوثين حول الظاهرة المدروسة.

جدول(1) يوضح نوع الجنس للمبحوثين

نوع الجنس	العدد	النسبة
ذكر	46	%34
انثى	90	%66
المجموع	136	%100

تشير البيانات الواردة في جدول(1) إلى إن عدد الذكور بلغ وبنسبة **(34%)** في حين بلغ عدد الإناث **(90)** مبحوثة وبنسبة بلغت (66%).

2. أعمار المبحوثين: يعد عمر المبحوث ذات دلالة مهمة كون العامل البيولوجي من العوامل المؤثرة في مدى نشاط الإنسان.

1. عبد الرحمن إبراهيم الشاعر، الثقافة الأمية، المفهوم والواقع، جامعة ناف للعلوم الأمنية الرياض، ٢٠١٣، ص70-71.

جدول (2) يوضح أعمار المبحوثين

الفئات العمرية	العدد	النسبة
20-18	54	%40
23-21	67	%49
26-24	15	%11
المجموع	136	%100

يتضح من جدول(2) أن عدد المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (18-20) بلغت أعدادهم (54) مبحوثا وشكلوا نسبة (40%), في حين أن نسبة عدد المبحوثين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين (21-26) هم بنسبة (49%), بينما شكلت الأعمار التي ما بين (24-26) نسبة قدرها (11%) وهي الأقل بالمقارنة مع النسب الأخرى.

3. تخصص الكلية:

تتكون أية جامعة من عدد من الكليات والأقسام المنضوية تحتها والتي تتفرع بطبيعة الحال إلى تخصص معين إما أن يكون هذا التخصص علميا أو إنسانيا، وبحسب هذا التقسيم فإن مجتمع البحث المتمثل بطلبة جامعة بابل ينتمون إلى هذه التخصصات، إذ يشكل تخصص المبحوث في الكلية أهمية كبيرة في عملية الإجابة على البيانات بما يتلائم وقدراته الذهنية، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول(3) يوضح تخصص الكلية(علمية أم إنسانية)

تخصص المبحوث / الطالب	العدد	النسبة
علمية	70	%51
إنسانية	66	%49
المجموع	136	%100

يشير جدول(**3**) إلى تخصص المبحوثين سواء أكان علميا أم إنسانيا إذ تبين أن (**70**) مبحوثا هم من التخصص العلمي شكلوا نسبة قدرها(**51%**) في حين بلغ عدد المبحوثين في التخصص الإنساني (**66**) مبحوثا وشكلوا نسبة قدرها(**49%**)، وبحسب هذه البيانات نجد النسب الواردة في الجدول أعلاه قد تقاربت مما يعطي منظورا متقاربا عن إجابات المبحوثين، لاسيما أنهم يحملون انطباعات متنوعة تساعد على صحة ومستوى الإجابات الخاصة حول موضوع الدراسة.

4. المراحل الدراسية للمبحوثين: تشكل المرحلة الدراسية أهمية في حياة الطالب لانتقاله من مرحلة إلى أخرى تكسبه خبرات علمية وثقافية داخل الحرم الجامعي وان تدرج الطالب في المراحل الدراسية يعطي إشارات بمدى تطور الجانب المعرفي لدى الطالب ومن ثم قدرته على التحليل والاستنتاج.

جدول(4) يوضح المراحل الدراسية للمبحوثين

المرحلة الدراسية	العدد	النسبة
الأولى	25	%18
الثانية	28	%21
الثالثة	50	%37
الرابعة	33	%24
المجموع	136	%100

تشير المعطيات الواردة في جدول(**3**) أن اقل نسبة للمبحوثين هم من طلبة المرحلة الأولى الذين يتراوح عددهم(25) مبحوثاً و بنسبة(**18%**) في حين بلغ عدد طلبة المرحلة الثانية(**28**) مبحوثا وقد مثلوا نسبة قدرها(**21%**)، أما طلبة المرحلة الثالثة فقد بلغ عددهم(**50**) مبحوثا وقد شكلوا أعلى نسبة مئوية والتي بلغت(**37%**) وهذا يعطينا انطباع أن الغالبية هي أكثر قدرة علي التفسير والتحليل، وأخيرا فقد بلغ عدد طلبة المرحلة الرابعة(**33**) مبحوثا شكلوا نسبة قدرها(**24%**).

5. محل الإقامة: لمحل الإقامة دلالات في التعرف على المحيط الذي يعيش فيه المبحوثين ونوع القيم الاجتماعية السائدة في ذلك المحيط وتأثير ذلك عن التفاعل والتكيف الاجتماعي وانعكاسه على علاقته بزملائه داخل الجامعة.

جدول (5) يوضح محل الإقامة

محل الإقامة	العدد	النسبة
مركز المحافظة	47	%34
قضاء	27	%20
ناحية	43	%32
قرى وأرياف	19	%14
المجموع	136	%100

تشير البيانات الواردة في جدول(**5**) إلى أن سكنة مركز المحافظة بلغ عددهم(**47**) مبحوثاً وشكلوا نسبة قدرها(**34%**) وهي الأعلى بين النسب بينما بلغ عدد المبحوثين من سكنة الأقضية(**27**) مبحوثا شكلوا نسبة مئوية قدرها(**20%**)، في حين بلغ عدد المبحوثين من سكنة النواحي(**43**) مبحوثا وبنسبة مئوية قدرها(**32%**)، وأخيرا بلغ عدد المبحوثين من سكنة القرى والأرياف(**19**) مبحوثاً وبنسبة مئوية قدرها(**14%**) وهي الأقل بالمقارنة مع النسب الأخرى بحسب محل إقامة المبحوثين. وتأسيسا على ما تقدم نستنتج من بيانات الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين هم من سكنة المدن الأمر الذي يتطلب من وعيا إضافيا بالنسبة للوضع الراهن الذي يمر به المجتمع العراقي ناهيك عن المسؤولية التي تقع على عاتقهم كونهم ينتمون إلى شريحة واسعة ومثقفة في نشر الوعي الأمني وإبراز أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء.

6. عائدية السكن: تشير عائدية السكن إلى المستوى الاقتصادي للفرد وقدرته على الاستقرار النفسي والاجتماعي وبناء أسرة مستقرة، كما يلعب دورا مهما في طبيعة الإجابات نظرا لعلاقة ذلك بسلوك الفرد وشخصيته.

جدول (6) يوضح محل الإقامة

عائدية السكن	العدد	النسبة
مُلك	54	%40
إيجار	41	%30
حكومي	18	%13
تجاوز	23	%17
المجموع	136	%100

تشير البيانات الواردة في جدول(**6**) إلى إن (**54**) مبحوثا شكلوا بنسبة مئوية قدرها(**40%**) كانت عائدة سكنهم مُلك لهم، بينما أشار(**41**) مبحوثا بأنهم يسكنون بالإيجار وقد بلغت نسبتهم (**30%**)، في حين بلغ عدد المبحوثين الدين يقيمون في سكن حكومي(**18**) مبحوثا وقد شكلوا نسبة قدرها(**13%**)، وأخيرا كان عدد المبحوثين الذين يسكون في التجاوز أي في أراضي أو دور تعود ملكيتها إلى الدولة فقد بلغ عددهم(**23**) وقد شكلوا نسبة قدرها(**17%**). وبناء على ما تقدم يمكن القول أن غالبية المبحوثين يعيشون في مناطق حضرية تتوافر فيها الوسائل الخدمية لاسيما الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يساعد في قدرة المبحوثين على الإجابة بشكل مهني وواقعي غير أولئك الذين يسكنون العشوائيات(**Slums Areas**) والتي في معظمها تفتقد إلى الخدمات وأغلبها تقع خارج المدن أو على أطرافها.

7. الحالة الاجتماعية / الزواجية: للحالة الاجتماعية أهمية كبيرة في قياس مستوى نضج واتزان الفرد لاسيما إذا كان طالبا جامعيا الأمر الذي ينعكس على قدرته على الإجابة وخاصة تلك التي تحمل في طياتها طابع المسؤولية الاجتماعية.

جدول (7) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب/ة	85	%63
متزوج/ة	40	%29
مطلق/ة	7	%5
أرمل/ة	4	%3
المجموع	136	%100

يبين جدول(**7**) الحالة الاجتماعية للمبحوثين إذ تبين أن(**85**) مبحوثا هم من العزاب غير المتزوجين وقد شكلوا نسبة مئوية قدرها(**63%**)، في حين بلغ عدد المبحوثين المتزوجين(**40**) مبحوثا وبنسبة قدرها (**29%**)، أما عدد المبحوثين المطلقين فقد بلغ(**7**) مشكلين نسبة قدرها(**5%**)، وأخيرا كان عدد الأرامل (**4**) فقط وبنسبة قدرها(**3%**). وتأسيا على ما تقدم نجد أن الحالة الاجتماعية من شأنها أن تجسد طبيعة الوعي بأشكاله كافة لاسيما الوعي الأمني الذي نحن بأمس الحاجة إلية حاليا، علما أن ذلك لا يتم بمعزل عن الثقافة التي تلعب دورا مهما تنمية وتعزيز الوعي الأمني.

8. الحالة الاقتصادية: تشير الحالة الاقتصادية إلى المستوى المعاشي للفرد الأمر الذي ينسحب على كل مفاصل الحياة الاجتماعية والنفسية كون القاعدة الاقتصادية تشكل أهمية كبيرة في صنع قرارات الفرد ومستوى وعيه الاجتماعي.

جدول (8) الحالة الاقتصادية

محل الإقامة	العدد	النسبة
جيدة	83	%61
متوسطة	38	%28
ضعيفة	15	%11
المجموع	136	%100

يتضح من بيانات جدول(**8**) إلى أن(**83**) مبحوثا وبنسبة(**61%**) حالتهم الاقتصادية جيدة، في حين كان(**38**) مبحوثا وبنسبة قدرها(**28%**) قد أجابوا بأن حالتهم الاقتصادية متوسطة، وأخيرا كانت عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن حالتهم الاقتصادية ضعيفة فقد بلغ عددهم(**15**) مبحوثا وقد شكلوا نسبة مئوية قدرها(**11%**). تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن الحالة الاقتصادية لمعظم أفراد العينة هي بمستوى جيد الأمر الذي يعطي انطباعا عن صدق ونوعية اجاباتهم وبالتالي يمكن أن يؤسس على هذا الصدق في صحة النتائج التي تخرج بها الدراسة.

9. أهمية القانون: يعد القانون من أهم الأسس الرئيسة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ويعكس هذا السلوك مدى الامتثال واحترام القانون من قبل الأفراد.

جدول(9) يوضح أهمية القانون

هل القانون مهم بالنسبة لك	العدد	النسبة
نعم	97	%71
كلا	39	%29
المجموع	136	%100

تشير البيانات الواردة في جدول(**9**) إلى أن غالبية المبحوثين أجابوا بـ (نعم) على أهمية القانون في حياتهم اليومية حيث بلغ عددهم (**97**) مبحوثاً وشكلوا نسبة قدرها (**71%**) مما يدل على أن للقانون دور في زرع الأمان والطمأنينة لدى الفرد في المجتمع, بينما كانت إجابة بقية المبحوثين والذي كان عددهم (**39**) مبحوثاً وبنسبة (**29%**) بعدم أهمية القانون في حياتهم العامة، وهذا رأي يحتمل

القول إن هؤلاء الأفراد ربما هم أناس مسالمين لا يحملون سلوكيات منافية للقواعد القانونية والقيمية سواء أكان هناك تطبيق للقانون أم لا، وبالتالي فإن هذه الإجابات تؤكد أن المبحوثين ذوي سلوك جيد لا ينتهك السلطة وسيادة القانون في المجتمع.

10. **الالتزام بالقانون:** إن الالتزام بالقانون يشكل انعطافة كبيرة لدى الأفراد في المجتمع كون الالتزام بالقانون يعبر عن الامتثال للنظام والدولة بالشكل الذي يحافظ على سير وديمومة الحياة الاجتماعية والتصدي للفوضى وعمليات انتهاك القوانين والمعايير.

جدول(10) يوضح درجة التزام المبحوثين بالقانون

درجة الالتزام بالقانون	العدد	النسبة
قوية	97	%71
متوسطة	30	%22
ضعيفة	9	%7
المجموع	136	%100

تشير بيانات جدول(**10**) إلى درجة التزام المبحوثين بتطبيق القانون فقد أجاب(**97**) مبحوثا بأن درجة التزامهم بالقانون قوية إذ شكلوا نسبة مئوية بلغت(**71%**)، في الوقت الذي أجاب(**30**) مبحوثا بأن درجة التزامهم بالقانون متوسطة مشكلين بذلك نسبة قدرها(**22%**)، وأخيرا فقد كان (**9**) مبحوثا بأن درجة التزامهم بتطبيق القانون ضعيفة إذ بلغت نسبتهم(**7%**). وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نفسر هذا التذبذب من قبل المبحوثين في تطبيق القانون إلى قلة الوعي بأهمية القانون في تنظيم الحياة الاجتماعية، أضف إلى ذلك الخروقات التي ترتكب في المجتمع اليوم من قبل القائمين على تطبيق القانون مما يعطي انطباعا سلبيا بالنسبة لدرجة الالتزام بالقانون، على أن لا ننسى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانوا ملتزمين بدرجة قوية بتطبيق القانون، وتدل مستويات الالتزام بالقانون لدى المبحوثين وفقا لرؤيتهم للحياة الاجتماعية وإيمانهم بالجهة المشرعة والمنفذة للقانون ذاته.

11. **الاطمئنان للوضع الأمني الراهن:** يعيش معظم المبحوثين من هاجس الاعتداء سواء أكان على أنفسهم أو على أسرهم وأياً كان شكل هذا الاعتداء يعد تجاوزا على حقوقهم كمواطنين لهم الحق في العيش بطمأنينة وسلام، ولذلك فالفرد العراقي لا يشعر بالطمأنينة إزاء ما يدور ويحدث في المجتمع من أحداث وعمليات تهدد السلم والأمن المجتمعي.

جدول(11) يوضح اطمئنان المبحوثين للوضع الأمني الراهن من عدمه

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	14	%10
كلا	122	%90
المجموع	136	%100

تشير المعطيات الواردة في جدول(**11**) إلى إن المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) بلغ عددهم(**14**) مبحوثاً فقط إذ شكلوا بنسبة (**10%**)، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين أجابوا بـ(كلا) (**122**) مبحوثاً وبنسبة وصلت إلى (**90%**). ويمكن تفسير هذه النتيجة بسبب حالة الخوف التي يعيشها المبحوثين من الاعتداءات الارهابية والإجرامية، فالخوف وعدم الاطمئنان يشكل قلق لدى الفرد مما ينعكس على سلوكه ونظرته إلى المستقبل ومدى ثقته بالأجهزة الأمنية في الحفاظ على أمن المجتمع، ناهيك عن الاجراءات الروتينية والبيروقراطية المقيتة التي تتبعها الاجهزة الامنية في التحقيق وعمليات الكشف عن ملابسات الحوادث والعمليات الاجرامية الأمر الذي يعطي صورة غير واضحة لدى البعض مما ينعكس على حالة الطمأنينة تجاه الوضع الأمني لديهم.

12. **الطائفية:** تعد ظاهرة الطائفية من اخطر الظواهر التي تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع، الأمر الذي يفتح الباب واسعا للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن العراقي خدمة لمصالح تلك الدول.

جدول (12) يوضح تأثير الطائفية على مستوى الوعي الأمن للأفراد

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	116	%85
كلا	20	%15
المجموع	136	%100

يتضح من البيانات الواردة في جدول(**12**) إلى مدى الخطورة التي تشكلها الطائفية علي بنية المجتمع حيث كانت إجابات غالبية المبحوثين والبالغ عددهم(**116**) مبحوثاً وبنسبة(**85%**) قد أجابوا بـ (نعم)، في حين كانت إجابات(**20**) مبحوثا منهم وبنسبة (**15%**) قد أجابوا بـ (كلا), وتأسيسا على ما تقدم يمكن استنتاج أن هناك انطباع يشمل غالبية أفراد العينة قد أجابوا بأن الطائفية تؤثر سلبا على الوعي الأمني لأفراد المجتمع وبحسب رأي الباحثان أن الفرد يميل إلى طائفته على حساب وطنه ولذلك سوف تطغي الطائفية على مصلحة المجتمع فيغيب الوعي الأمني لدى الأفراد وتغلف الثقافة بغلاف يحجب الرؤية من جهة، ويثير تلك النعرات التي من شأنها أن تمزق وحدة المجتمع وتهدد التماسك المجتمعي ويضطرب النظام من جهة أخرى.

13. ثقة الفرد بالمؤسسة الأمنية:

تعد ثقة الفرد بالمؤسسات الأمنية عاملاً مهماً في صناعة الاستقرار وشيوع الأمن فبدون وجود المؤسسات الأمنية تكون الفوضى هي البديل الذي يمزق الوحدة المجتمعية ويخلق المجال للعابثين بأمن الفرد والأسرة على تحقيق مأربهم.

جدول(13) يوضح ثقة المبحوثين بالمؤسسة الأمنية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	117	%86
كلا	19	%14
المجموع	136	%100

تشير البيانات الواردة في جدول(**13**) إلى أن (**117**) مبحوثاً وبنسبة(**86%**) قد أجابوا بـ (نعم) وهذا يشير إلى أهمية إعادة بناء الثقة بين الفرد والمؤسسة الأمنية باعتبارها ممثلة لقانون الدولة وهي الجهة التي على تقع على عاتقها مسؤولية حماية الفرد والمجتمع على حد سواء من المخاطر كافة، لاسيما بعد الانتصارات التي حققتها المؤسسة الأمنية على اختلاف تشكيلاتها في مكافحة الإرهاب والجريمة، في حين أجاب (**19**) مبحوثاً بـ (كلا) والبالغة نسبتهم(**14%**)، وهذا ما يؤكد أنه ما زال هناك شريحة من أفراد المجتمع لا يثقون بالمؤسسة الأمنية خاصة إذا ما تسيّست وتوجهت بدوافع حزبية وطائفية.

14. الإعلام: يشكل الإعلام رافداً مهماً في المجتمع لرفع مستوى الوعي الأمني لدى المواطن لدرء المخاطر وحماية الأرواح والممتلكات من العمليات الإرهابية فالإعلام هو السلطة الرابعة والنافذة التي يطل من خلالها أفراد المجتمع على ثقافات المجتمعات وحضاراتهم، ويعد الإعلام الواسطة التي تعكس ثقافة المجتمع.

جدول(14) يوضح دور الإعلام في رفع مستوى الوعي الأمني

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	107	%79
كلا	29	%21
المجموع	136	%100

تشير المعطيات الواردة في جدول(**14**) إلى أن(107) مبحوثاً وبنسبة (79%) أجابوا بـ (نعم) على أهمية الإعلام في تنمية الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع، حتى يكونوا أعضاء فاعلين فيه من خلال مساعدة الأجهزة الأمنية في التبليغ عن الأعمال الإجرامية والإرهابية والتي من شأنها أن تثير الرعب في نفوس أفراد المجتمع، ومن جانب آخر فالإعلام الواعي يساعد على ترسيخ مفاهيم الولاء والانتماء لديهم. بينما تشير إجابات المبحوثين الآخرين والذي بلغ عددهم(29) مبحوثاً وبنسبة قدرها(21%) إلى عدم وجود دور

للإعلام في رفع مستوى الوعي الأمني لدى الأفراد. إذ يرى الباحثان أن الذين أجابوا بـ(كلا) لديهم مبررات ربما أحدها هو أن تلك القنوات الإعلامية التابعة للأحزاب السياسية أو القنوات ذات الصبغة القومية أو الطائفية سرعان ما تسعى إلى تسقيط الآخر إذا ما حدثت مشكلة معينة أو صراعا حزبيا أو نعرة طائفية.

15. **الثقافة العامة:** يشير هذا المفهوم مفهوم الثقافة المتنوعة على مستوى التنشئة الأسرية وعلى مستوى العقائد والقانون والقيم الأخلاقية ومفاهيم التسامح وحب الوطن والولاء له عاملاً مهماً جداً في خلق منظومة من الوعي الأمني الذي يمكن أن يكون قاعدة هامة تستند عليها الدولة في وضع الخطط الأمنية وصناعة القرار وتجسير العلاقة بين الفرد والدولة.

جدول(15) يوضح دور الثقافة العامة في بلورة وتنمية الوعي الأمني

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	122	%90
لا	14	%10
المجموع	136	%100

يضح من البيانات الواردة في جدول(**15**) إلى إن أكثرية المبحوثين البالغ عددهم (**122**) مبحوثاً وبنسبة (**90%**) أجابوا بـ(نعم) في حين بقية المبحوثين وعددهم(**14**) مبحوثاً وبنسبة(**10%**) أجابوا بـ (كلا). هذا يؤكد بشكل واضح إلى أن للثقافة النوعية والشاملة لكل جوانب الحياة لها دور في بناء شخصية واعية ومسؤولة على قدر معين من التعاطي بما يحصل في الواقع, الأمر الذي يجعل من الفرد أكثر حصانة في مواجهة السلبيات وله القدرة على الخروج منها. لهذا نلاحظ أن المشهد الأمني في العراق قد تراجعت العمليات الإجرامية والإرهابية بسبب الخبرة المتراكمة والوعي الذي اكتسبهُ الفرد على مر السنوات الماضية.

16. **الجامعة:** تعد الجامعة أحدى أهم المؤسسات والوكالات الساندة للأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية وتهذيب السلوك الاجتماعي للطالب وتهيئة لاستلام المسؤوليات الاجتماعية التي ستناط به مستقبلا.

جدول(16) يوضح دور الجامعة في نشر الوعي الأمني

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	110	%81
لا	26	%19
المجموع	136	%100

يتضح من جدول(**16**) أن للجامعة دور مهم في نشر الوعي الأمني بين صفوف طلبتها كونها المنبر الذي يعمل على صقل وترصين المعلومات لدى الطلبة الجامعيين، إذ تبن أن(**110**) مبحوث وبنسبة بلغت(**81%**) أجابوا بأن الجامعة تلعب دورا مهما في نشر الوعي الأمني الذي من شأنه أن يعكس إيجابا على نواحي المجتمع كافة، في حين نفى(**26**) مبحوثا ذلك الدور. وتأسيسا على ما تقدم فإن للجامعة القدرة والقنوات التي تستطيع من خلالها نشر الوعي الأمني بين صفوف طلبتها من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات وورش العمل وكذلك عن طريق الارشاد النفسي والتربوي الذي يبني شخصية الطالب الجامعي وتهذيب سلوكه ورفع مستوى الوعي الأمني والاجتماعي لديه لاسيما وأن المرحلة الجامعية تحتضن الطلبة وهم في عنفوان القوة والطموح، فالشباب الجامعي إذا ما استثمروا استثمارا صحيحا فإن لهم القدرة على بناء مجتمع ودولة تقوم على أسس المواطنة واحترام حقوق الانسان وكذلك الامتثال لسلطة القانون لقطع الطريق أما العابثين بأمن واستقرار المجتمع وأفراده، هذه المنظومة المتكاملة من الوعي والثقافة والأمن تجسد حالة الطالب الجامعي التي تكمن في مُخرجات المؤسسة الجامعية.

سابعا: اختبار الفرضيات ومناقشتها:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين جنس المبحوثين وتخصصهم الدراسي.

جدول (17) يوضح نتائج اختبار(كا^2) بين جنس المبحوثين وتخصصهم العلمي

التخصص	علمي		انساني		المجموع	
الجنس	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ذكر	29	21	17	13	46	34
انثى	41	30	49	36	90	66
المجموع	70	%51	66	49	136	%100

أكد البيانات المبينة في جدول(17) إلى أن للجنس علاقة بنوعية التخصص الدراسي/ الأكاديمي إذ دلت نتائج اختبار(كا^2) إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية(1) فكانت قيمة(كا^2) المحسوبة (12.90) أما القيمة الجدولية فكانت(3.84) وهذا يدل على أن جنس المبحوثين يدفعهم إلى اختيار التخصص العلمي الذي يتناسب وطبيعتهم البيولوجية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الحالة الاقتصادية ودرجة الالتزام بالقانون.

جدول(18) يوضح نتائج اختبار(كا^2) بين جنس المبحوثين وتخصصهم العلمي

المستوى	جيدة		متوسطة		ضعيفة		المجموع	
المتغير	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الحالة الاقتصادية	28	21	17	16	6	4	51	38
الالتزام بالقانون	69	51	13	10	3	2	85	62
المجموع	97	71	30	22	9	7	136	%100

أشارت البيانات الواردة في جدول(18) إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الحالة الاقتصادية ودرجة الالتزام بالقانون، إذ أكدت نتائج اختبار(كا^2) إلى وجود علاقة بين هذين المتغيرين عند مستوى دلالة(0.05) ودرجة حرية(2) فكانت قيمة(كا^2) المحسوبة (78.24) أما القيمة الجدولية فكانت(5.99) وهذا مؤشر دال على أن للحالة الاقتصادية لها تأثير واضح على درجة التزام واحترام المبحوثين للقانون.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين دور الاعلام والثقافة العامة للمجتمع.

جدول(19) يوضح نتائج اختبار(كا^2) بين دور الإعلام والثقافة العامة للمجتمع

دور الإعلام	نعم		كلا		المجموع	
ثقافة المجتمع	عدد	%	عدد	%	عدد	%
نعم	70	51	28	21	98	72
كلا	18	13	20	15	38	28
المجموع	88	64	48	36	136	%100

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى تحقق هذه الفرضية وحسب ما مبين في الجدول أعلاه أنه بإمكاننا تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة. إذ أظهرت نتائج تطبيق اختبار(كا^2) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور الإعلام والثقافة العامة للمجتمع، إذ كانت قيمة(كا^2) المحسوبة (29,08) والقيمة الجدولية (3,84) على مستوى ثقة(0.05) ودرجة حرية(1)، بمعنى أن الإعلام له دور إيجابي مؤثر في الثقافة العامة المجتمع وتشكلها، الأمر الذي يجعل منه أن يكون عاملا رئيسا في تنمية الوعي الأمني لدى مختلف شرائح المجتمع كافة لاسيما الطلبة الجامعيين.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين دور الجامعة والثقافة العامة للمجتمع.

جدول(20) يوضح نتائج اختبار(كا^2) بين دور الجامعة والثقافة العامة للمجتمع

دور الجامعة / ثقافة المجتمع	نعم		كلا		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
نعم	60	44	35	26	95	70
كلا	19	14	22	16	41	30
المجموع	79	58	57	42	136	%100

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى تحقق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة. إذ أظهرت نتائج تطبيق اختبار(كا^2) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة والثقافة العامة للمجتمع، إذ كانت قيمة(كا^2) المحسوبة (29,08) والقيمة الجدولية (14,47) على مستوى ثقة(0.05) ودرجة حرية(1)، بمعنى أن الجامعة تمارس دور إيجابي مؤثر في المجتمع يعمل على تنمية الوعي الأمني لدى شرائح المجتمع كافة لاسيما الطلبة الجامعيين.

نتائج البحث

توصل البحث إلى عدد من النتائج التي يمكن تعميمها وأبرز هذه النتائج هي:

1. إن نسبة المبحوثين من الذكور بلغ (34%) في حين بلغت نسبة الإناث(66%) وهذه تكاد تكون أقرب إلى الواقع كون التركيب النوعي في المجتمع العراقي يميل إلى كثرة عدد الإناث على حساب الذكور وذلك بسبب الأعمال الإرهابية التي غالبا ما تستهدفهم وكذلك القتل على الهوية والقتل الطائفي ناهيك عن أن عدد كبير منهم قد استشهدوا في معارك التحرير ضد تنظيم داعش.
2. أن نسبة المبحوثين في المرحلة الأولى (18%) في حين أن نسبة عدد المبحوثين في المرحلة الثانية هي (21%) بينما كانت نسبة المرحلة الثالثة والرابعة (37%) و(24%) على التوالي.
3. أظهرت المعطيات الواردة في البحث أن نسبة عدد المبحوثين اللذين أجابوا بأن القانون من أهم القواعد الضابطة للمجتمع كانت نسبتهم (93%), بينما كانت نسبة المبحوثين اللذين أجابوا بعدم وجود أهمية للقانون في تنظيم وضبط سلوك الأفراد (7%).
4. إن نسبة المبحوثين اللذين أجابوا بـ (نعم) على أن الخوف من التهديدات أو الاعتداءات على الأسر تشكل هاجس للأفراد هو(94%) في حين كانت نسبة المبحوثين اللذين لم يؤيدوا هذا الرأي هي(6%).
5. أكدت البيانات الواردة في البحث إن نسبة المبحوثين الذي أكدوا على أن للطائفية دور في تمزيق النسيج الاجتماعي وتسمح للتدخل الخارجي هي(85%) بينما كانت نسبية المبحوثين اللذين لم يؤيدوا هذا الرأي هي(15%).
6. تشير المعطيات الواردة في البحث إلى أن نسبة المبحوثين اللذين أجابوا بأهمية بناء الثقة بين الفرد ومؤسساته الأمنية دوراً في ضمان الاستقرار وشيوع الأمن هي (84%), بينما كانت نسبة المبحوثين اللذين عارضوا هذا الرأي هي(16%).
7. أثبتت البيانات الواردة في جدول (17) إلى وجود علاقة بين جنس الطالب وتخصصه العلمي فكانت نتائج اختبار(كا^2) إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين هذين المتغيرين وثبات صحة الفرضية.
8. أظهرت الدراسة أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الحالة الاقتصادية ودرجة الالتزام بالقانون وكما موضح في جدول(18)، وهو ما يشير إلى أن الحالة الاقتصادية لها تأثير واضح على درجة الالتزام بتطبيق القانون من قبل أفراد المجتمع.
9. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور الإعلام والثقافة العامة للمجتمع، بمعنى أن الإعلام له دور إيجابي مؤثر في تشكيل وتكوين الثقافة العامة المجتمع، وكما موضح في جدول(19).
10. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور الإعلام والجامعة كإحدى أبرز مؤسسات المجتمع، وهذا يدل على تكامل الأدوار بينهما كما موضح في جدول(20).

المقترحات

1. إنشاء مراكز الدعم والإرشاد الأسري تكون مسؤوليتها إرشاد وتوعية الأسر بما يخص واجباتها في المجتمع من الاهتمام بالتنشئة الأسرية كمحطة مهمة في حياة الفرد اجتماعياً ودينياً وأخلاقيا.
2. إنشاء مراكز للدراسات السياسية والاقتصادية مهمتها استشراف المستقبل ووضع كل الاحتمالات من كوارث طبيعية وأزمات اقتصادية وصراعات دولية وحروب وهجرات سكانية داخلية أو دولية وكيفية التصدي لها ومعالجتها والتخفيف من وطأتها والتقليل من آثارها على أن تكون هذه المراكز مدعومة مالياً من الحكومة لكي تتمكن من انجازها مهامها.
3. الانفتاح على الدول المتقدمة التي مرت بأزمات اقتصادية وحروب وهجرات سكانية من خلال الزيارات والمشاركة في المؤتمرات الدولية.
4. قيام هذه المراكز بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني للخروج بأفضل النتائج.
5. عقد دورات تدريبية وتعليمية وإرشادية لأفراد المجتمع لرفع المستوى الثقافي والتوعوي وهذا يتم من خلال التعشيق مع المعاهد والجامعات العراقية لغرس حالة الوعي الأمني لدى الفرد
6. الاهتمام بشريحة الشباب والخريجين من خلال إيجاد فرص العمل لهم لبناء روح الثقة لدى الشباب وتعزيز حالة الانتماء والولاء للوطن.
7. الاهتمام بالمؤسسة الإعلامية كسلطة رابعة في محاربة ظاهرة التطرف والتخلف الاجتماعي في أن واحد والتأكيد على أن الأمن مسؤولية الجميع وهذا لا يتحقق إلا من خلال رفع حالة الوعي عند المواطن.
8. نشر الثقافة القانونية بين الأفراد من خلال المدارس والجامعات والإعلام أو من خلال دورات خاصة بهذا الشأن يقوم بها خبراء في مجال القانون أو أساتذة الجامعات المعنية بتدريس القانون.
9. إشاعة روح التعايش والتسامح الديني والاعتدال ومحاربة كل أشكال الطائفية والتأكيد على أن المصالح الوطنية تعلو على كل المصالح الضيقة, وبناء مفاهيم جديدة تتلاءم وروح العصر خاصة إشاعة الثقة بين المواطن ومؤسساته الأمنية لتجاوزها حالات الإحباط التي سببتها بعض الحالات الاستثنائية في تاريخ المؤسسة العسكرية والأمنية.

المصادر

1. احمد زكي بدوي, معجم العلوم الاجتماعية, مكتبة لبنان, بيروت, 1977.
2. إسماعيل حسن عبد الباري, أبعاد التنمية, دار المعارف, 1982.
3. الرازي, مختار الصحاح, دار الرسالة, الكويت, 1983.
4. اليونسكو, معجم العلوم الاجتماعية, تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور, 1975.
5. برهان غليون, اغتيال العقل, محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية, ط2, دار الكتاب الجامعي, بيروت, 1987.
6. تركي بن عيد عواض البقمي, دور الوعي الأمني في الوقاية من الجرائم الإرهابية, رسالة ماجستير, جامعة نايف للعلوم الأمنية, كلية الدراسات العليا, رياض, 2012.
7. صالح محمد علي أبو جادو, سيكولوجية التنشئة الاجتماعية, دار المسيرة, عمان, 1988.
8. عبد الله محمد عبد, علم الاجتماع السياسي, النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة, دار النهضة العربية, بيروت,2001.
9. سعد الدين إبراهيم, مصرفي ربع قرن, دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي, معهد الإنماء العربي, بيروت, ط1, 1981.
10. عدنان ياسين مصطفى, المجتمع العراقي, الأمن الإنساني على مفترق طرق, مجلة الحكمة, العدد 44, تموز 2007.
11. كريم محمد حمزة وآخرون, الدولة والمجتمع في العراق, قراءة الراهن واستشراف المستقبل, المركز العلمي العراقي, بغداد,2016.

12. دينكين ميشيل, معجم علم الاجتماع, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, ترجمة: الدكتور إحسان محمد الحسن, ط2, 1986.
13. لاهاي عبد الحسين, مصطلحات ونصوص سوسيولوجية باللغتين العربية والانكليزية, دار مكتبة البصائر, لبنان 2012.
14. قيس النوري, أفاق التغير الاجتماعي, مطابع التعليم العالي, بغداد, 1990.
15. سلوان فوزي العبيدي وانس عباس غزوان, علم الاجتماع الديني المفاهيم الأساسية, النشأة والتطور, مؤسسة دار الصادق الثقافية للطبع والنشر والتوزيع, بابل, 2016.
16. يوسف شلحت, نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني, دار الفارابي, للطباعة والنشر, لبنان, بيروت, 2003.
17. معن خليل عمر, مهددات الأمن الاجتماعي العربي, مجلة شؤون عربية, تونس, 1988.
18. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون, المشكلات الاجتماعية, دار الحكمة للطباعة والنشر, الموصل, 1991.
19. مليحة عوني القصر وصبيح عبد المنعم احمد, علم اجتماع العائلة, وزارة التعليم العالي, جامعة بغداد, كلية الآداب, مؤسسة دار الصادق الثقافية, بابل, 2014.
20. طالب عبد الرضا الليثي البديري, العنف والإرهاب, رؤية سوسيولوجية, دار نيبور للطباعة والنشر, ط1, الديوانية, 2017.
21. كريم محمد حمزة, نظريات علم الاجتماع, مقومات تعريفية, المركز العلمي العراقي, دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر, لبنان, 2015.
22. محمد علي محمد, رواد علم الاجتماع, قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1976.
23. محمد دنون زينو الصائغ, نظرة تاريخية للاغتراب, مقال منشور على الانترنيت, مجلة ألواح, www.alwah.com/alwah10/alwah10.
24. مازن مرسول محمد, سوسيولوجيا الأزمة, المجتمع العراقي أنموذجا, دراسة نظرية, العارف للمطبوعات, 2008.
25. Comparative analysis of complex organization by A. Ethicon.
26. Gould J and W.I, Dictionary of the social sciences-N,Y-the free press -1964.
27. Sociological theory, Emile Durkheim on the division of labor in society: SSgt. un Chicago. edu /PRELIMS/Theory Durkheim. Html -75k.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

استمارة الاستبانة

أعزائنا الطلبة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة الخاصة ببحثنا الموسوم (دور الثقافة في تنمية الوعي الأمني لدى الطلبة الجامعيين / دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة بابل) لذا نرجو منكم أن تجيبوا على فقرات هذه الاستمارة بكل موضوعية ودون تحيز واختيار الإجابة التي ترونها مناسبة ومعبرة عن رأيكم مع ملاحظة عدم ذكر اسمائكم مع خالص الود.

أولا: البيانات الأساسية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر: (18–20) (21–23) (24–26)
3. الكلية: علمية إنسانية
4. المرحلة الدراسية: الأولى الثانية الثالثة الرابعة
5. محل الإقامة: مركز محافظة قضاء ناحية قرى وأرياف
6. عائدية السكن: ملك ايجار حكومي تجاوز
6. الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق أرمل
7. الحالة الاقتصادية: جيدة متوسطة ضعيفة

ثانيا: البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

8. هل ترى بأن القانون مهم بالنسبة لك ؟ نعم لا
9. هل أنت ملتزم بتطبيق الضوابط والتعاليم القانونية ؟ نعم لا
10. إذا كان الجواب بـ(نعم) ما درجة التزامك بها ؟ التزام قوي متوسط ضعيف
11. هل أنت مطمأن على نفسك وعائلتك في ظل الوضع الأمني الراهن ؟ نعم لا
12. هل تؤثر الطائفية على مستوى الأمن ووعي أفراد المجتمع ؟ نعم لا
14. هل تثق بالمؤسسة الأمنية ؟ نعم لا
15. هل للإعلام دور في تنمية الوعي الأمني ؟ نعم لا
15. هل للثقافة العامة دور في تنمية الوعي الأمني ؟ نعم لا
16. هل للجامعة دور في نشر الوعي الأمني ؟ نعم لا